معايير اختيار المديرين المركزيين في الإدارات المركزية للوزارات

الحكومة توافق على إنشاء محطة توليد كهروضوئية باستطاعة ٣٠٠ ميغا بريف دمشق

| الوطن

وافق مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس على استكمال إجراءات التعاقد لإنشاء محطة توليد كهروضوئية باستطاعة ٣٠٠ ميغا واط في منطقة وديان الربيع بمحافظة ريف دمشق.

وطلب مجلس الوزراء من وزارة التنمية الإدارية متابعة ملف تعيين المسرحين، كما طلب من وزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي تأمين الاعتمادات اللازمة لاستكمال تعيين جميع المسرحين من خدمة العلم المقبولين نتيجة المسابقة والاختبار وتأمين مباشرتهم العمل بأسرع وقت، وأكد على وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك استكمال أتمتة توزيع الخبز لتشمل جميع المحافظات ومعالجة أي خلل في التوزيع.

وأكد المهندس عرنوس ضرورة وضع المشروعات وفق الأولوية والأهمية ضمن خطط الوزارات وإستراتيجيات عملها، والتنسيق مع مختلف الاتحادات والنقابات والتشاور معها عند اتخاذ القرارات، وتفعيل التعاون مع الدول الصديقة ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات والمشروعات المشتركة، وتكثيف الجولات الميدانية على مواقع العمل ووضع مؤشرات لقياس مخرجات الجهات العامة وتقييم أداء القائمين عليها بما يحقق أفضل النتائج، مشيراً إلى أهمية المتابعة المستمرة لتنفيذ الخطة الزراعية وخاصة موسم القمح واستغلال جميع المساحات الملائمة لزراعته وضبط آلية إيصال البذار والمحروقات المدعومة للمزارعين.

تأمين اعتمادات تعيين جميع المسرحين واستكمال أتمتة الخبز

إلى ذلك استعرض المجلس مذكرة حول مستجدات تنفيذ قرار إحداث وتشغيل أسواق الهال في المحافظات والدور الذي تمارسه وزارة التجارة الداخلية بالتدخل الإيجابي في ضبط واستقرار الأسعار بما يضمن إيصال المواد الغذائية والاستهلاكية المنتجة محلياً مباشرة من المنتج إلى المستهلك، وبما يضمن أن تنعكس نتائج تنظيم وإدارة سوق الهال على المستهلك بشكل مباشر من خلال عدالة الأسعار وجودة المنتجات.

ووافق المجلس على تنفيذ أعمال إكساء /١٠/ عمارات برجية في مشروع الادخار السكني في محافظة اللاذقية، واعتمد في سياق آخر وثيقة معايير اختيار المديرين المركزيين في الإدارات المركزية للوزارات.

واستعرض مجلس الوزراء مذكرة تتضمن إعادة تقييم المشاريع الاستثمارية التي يتم تنفيذها وفقاً للأولويات والاستمرار بتنفيذ المشاريع التي وصلت إلى نسب إنجاز متقدمة.

دراسة اقتصادية: ٧ بالمئة فقط يستطيعون تقديم ضمانات للحصول على قروض

٤ بالمئة فقط من قروض المصارف حالياً تتجه للمشروعات الصغيرة

إسمندر لـ«الوطن»: سيكون لمصارف التمويل الأصغر دور مهم

| عبدالهادي شباط

صرّح مدير عام هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إيهاب إسمندر لـ«الوطن» أن مشكلتي التمويل والتسويق هما الأبرز في الصعوبات التي تعانيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصة أن طبيعة هذه المشاريع هي متشعبة جداً وعابرة لكل القطاعات لذلك تعاني من المشاكل ذاتها التي يعانيها النشاط الاقتصادي، على حين أوضح أن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يثير شهية المصارف وأن حصة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من إجمالي محفظة المصارف العاملة في البلد لا تتجاوز ٤ بالمئة رغم أن هناك العديد من المنتجات المصرفية الجديدة التي تم طرحها مؤخراً بغرض تمويل المشاريع الصغيرة، لكن التجربة مازالت جديدة وتحتاج لبعض الوقت حتى يمكن لحظ أثرها في المستوى الكلي لتمويل مثل هذه المشروعات وبين أنه بعد صدور التعريفات الأخيرة لتوصيف المشروعات بناء على محددات واضحة بات يمكن تصنيف المشروعات بشكل أفضل وتوصيفها وتحديد الكثير من طرق تمويلها وغيرها، مبيناً أن إجمالي المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتجاوز ٧٧٧ ألف مشروع منها ٤٦٠ ألف مشروع تعمل بشكل دائم وتمثل نسبتها ٥٩ بالمئة من إجمالي المشاريع على حين هناك نحو ٣١٣ ألف مشروع متوقف تمثل ٤٠ بالمئة من إجمالي المشاريع.

وبين أن وجود مصارف لتمويل المشاريع المتناهية الصغر سيكون له أثر مهم في تمويل هذه المشاريع وأن أي نشاط تمويلي لكي يؤدي الغاية منه بشكل حقيقي يجب أن يبنى على قاعدة بيانات دقيقة وصحيحة عن القطاع بشكل عام، وأن الهيئة تعد دراسات عن المشروعات المستهدفة بشكل مباشر والعوائق التي يمكن أن تواجهها ودراسات الجدوى الاقتصادية المطلوبة وخطة العمل بما يخفف العبء المادي عن صاحب المشروع وعن المصارف التي تقدم التمويل. وعملت الهيئة على متابعة برامج التدريب من أجل التشغيل المضمون في عدد من الشركات الكبرى التي تبحث عن عمال بتأهيل نوعي وبرنامج طالبي العمل للأشخاص الراغبين في امتلاك مهنة خاصة بهم وتفعيل ربط طلاب الجامعات بسوق العمل عبر برنامج الحاضنات الذي أحدثته في الجامعات وتنظيم دورات تدريبية مجانية على مدى العام تستقطب طلاباً وخريجين وسيدات وباحثين عن فرص عمل.

وكان أوضح أن المهرجانات والبازارات تعد الوسيلة الأولى للترويج لكونها تتضمن عمليات البيع المباشر إضافة إلى الربط بين المشروعات التي تتشابه في المنتجات حيث تقدم الهيئة دراسات جدوى اقتصادية وخطة عمل وبيانات لأصحاب المشروعات عن مشروعات مشابهة وتقدم قصص نجاح لمشروعات رائدة وتنظم دورات في مجال ريادة الأعمال بشكل مجاني، وأن الهيئة أجرت دراسات على عينة تتجاوز ألف مشروع وتم الطلب من أصحاب المشروعات تحديد شريحة معينة من القروض التي تناسبهم وبعدها جرى تحديد مجموعة من الضمانات المطلوبة «عقارية أو أسهم أو امتلاك سيارة أو ودائع أو ذهب» وتبين من النتائج أن ٧ بالمئة فقط ممن شملتهم العينة قادرون على أن يقدموا ضمانات وبالتالي فإن إطلاق القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة سيواجه بمشكلة عدم تقديم الضمانات المطلوبة ما يوجب وجود جهة ضامنة أو إصدار قوانين متعلقة برأس المال المغامر أو المخاطر وتمثل المشروعات الصغيرة أهمية خاصة على مستوى الاقتصاد الوطني لجهة قدرتها على تحقيق قيم مضافة وخلال فترة زمنية قصيرة والأهم هو أنها الأسهل في التأسيس والتنظيم والأقل حاجة إلى رأس المال، ووجود مقومات إحداثها وخاصة في قطاعي الصناعات الغذائية والزراعية والخدمات وقطاع التقانة والاتصالات والبرمجيات والكثير من هذه المشروعات يمكنه الاعتماد على تمويل شبه ذاتي حيث يتجه الكثير من أصحاب هذه المشروعات للاعتماد على مدخراتهم لتمويل هذه المشروعات.

هل تسعير الأعلاف كل ٣ أشهر سينعكس على أسعار البيض والفروج؟

حداد لـ«الوطن»: كيف يتم إصدار نشرة سعرية للفروج والبيض على حين لا يتم إصدار نشرة سعرية لمدخلات إنتاجها؟

| رامز محفوض

في ظل الغلاء الفاحش في الأسعار والذي طال معظم المواد منها الأساسية التي يحتاجها المواطن بشكل يومي كالسكر وغيره إضافة للبيض والفروج والذي ارتفع بنسبة تقارب ٣٠ بالمئة خلال الأشهر القليلة الماضية وبات من الكماليات بعد أن كان من الأساسيات والضروريات اليومية نرى أن الطمأنات والتكهنات التي يطلقها المعنيون في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لم يعد لها أي تأثير في قناعات المواطن الذي بات على يقين أن كل الإجراءات المتبعة من الوزارة لخفض الأسعار وتوفير المواد بالشكل المطلوب ليست سوى حبر على ورق وما يحدث على أرض الواقع من غلاء فاحش يكوي جيوب المواطنين يخالف تماماً كل التصريحات، وهذه التكهنات لم تغير من واقع الأسعار قيد أنملة. ففي جديد هذه التكهنات ما جاء على لسان وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم أول من أمس عندما قال في تصريح لـ«الوطن» إن تسعير الأعلاف سيصبح كل ثلاثة شهور وإن أي إجراء سينعكس إيجاباً على أسعار الفروج أو البيض ستتخذه الوزارة، فهل سنلحظ انخفاضاً خلال الفترات القادمة عقب الحديث عن آلية تسعير جديدة للأعلاف أم إن التكهنات ستبقى كما كانت عبارة عن توقعات لا تجد طريقاً لها على أرض الواقع وتبقى الأمل الوحيد للمواطن الذي ضاق ذرعاً بالوعود التي لا تجلب له سوى المزيد من المآسي عقب الارتفاعات المتتالية التي تشهدها الأسعار في الأسواق من دون حسيب أو رقيب يكبح جماح هذه الارتفاعات. وسط التوقعات التي أطلقها وزير التجارة الداخلية بخصوص انعكاس تسعير الأعلاف على أسعار الفروج والبيض.

وأكد عضو لجنة مربي الدواجن حكمت حداد لـ« الوطن » أنه يجب أن يتم التسعير كل أسبوع بدلاً من كل ثلاثة أشهر كما يحصل بالنسبة لتسعير الخضار والفواكه والبيض والفروج. وطالب حداد بضرورة أن تقوم وزارة التجارة الداخلية بمحاسبة مستورد الأعلاف على الأسعار التي يبيعها في السوق لأنه يحصل على الدولار بالسعر المدعوم من المصرف المركزي، من المفترض أن تقوم الوزارة بسؤال المستورد عن الكمية التي باعها من الأعلاف والسعر الذي اشترى به، على حين تتم محاسبة تاجر الفروج على الأسعار التي يبيع بها الفروج. وتساءل حداد كيف يتم إصدار نشرة سعرية للفروج والبيض على حين لا يتم إصدار نشرة سعرية لمدخلات إنتاجها ويجب أن تسعر كل مدخلات الإنتاج وألا تبقى أسعارها فوضوية وغير منضبطة، مبيناً أنه لا تتم محاسبة المستورد وأكد أن على وزارة التجارة الداخلية أن تصدر تسعيرة معلنة للأعلاف وليست تسعيرة يتم وضعها في الدروج يجب أن يلتزم بها المستورد الذي عندما يشعر بأن كمية الأعلاف انخفضت أو ارتفع سعر الصرف يقوم برفع سعر الطن الواحد من الأعلاف إلى ١٠٠ أو ٢٠٠ ألف ليرة ومن المفترض أن تقوم الوزارة بإيضاح ما أسباب ارتفاع أسعار الأعلاف في السوق؟

وزير الصناعة يطمئن صناعيي النسيج: القرار ليس مزاجياً وجاء بعد دراسات ومعطيات ويمكن تعديله

الدبس: وجع الصناعة واحد في كل المحافظات

سمحا: يدعم قطاع الألبسة.. وأي ثغرات سيتم مناقشتها

| هناء غانم

بعد موجة الانتقادات والجدل الذي حصل عقب صدور قرار استمرار السماح باستيراد مادة الأقمشة المصنرة اجتمع أمس وزير الصناعة المهندس زياد صباغ مع صناعيي القطاع النسيجي لوضع النقاط على الحروف والاستماع إلى هواجس الصناعيين.

الوزير أكد أن القرار الخاص بالسماح باستيراد الأقمشة المصنرة وغير المصنعة محلياً يمكن تعديله، ولأنه لا يوجد قرار مزاجي، وإنما جاء وفقاً لإحصائيات وبيانات ومعطيات واضحة، وأن العالم الافتراضي استخدم القرار وسوقه بطرق غير سليمة، وكان من الأجدى التواصل مع وزارة الصناعة مباشرة بدلا من اللجوء إلى مواقع التواصل الاجتماعي خاصة أن الصناعة تتواصل مع الصناعيين من خلال الاتحاد والغرف الصناعية التي تعتبر منبرا للحديث عن مطالب الصناعيين، إضافة إلى وجود مديريات الصناعة التي تعتبر الأب الروحي لكل القطاعات.

وفي معرض رده على مداخلات الصناعيين قال الوزير إن قرار المنع هو لحماية الصناعة الوطنية وليس لاحتكارها، والغاية هو التخفيف من فاتورة الاستيراد قدر الإمكان حفاظاً على قيمة صرف العملة، مشيراً إلى أن الغاية من وضع ممثل في لجنة الجمارك بخصوص القرار ٧٩٠ هو زيادة في التدقيق حول الكميات المستوردة، إضافة إلى أننا طلبنا إحصائية لعدد المنشآت العاملة، وهناك لجنة للأسعار الاسترشادية في وزارة الاقتصاد سوف يتم من خلالها دراسة أسعار المواد الأولية المستوردة، والأمور متغيرة بسبب الظروف الراهنة التي يمر بها القطر من فقدان الخيوط وتراجع كميات الأقطان ووضع المحروقات والكهرباء مؤكداً أن القرار قابل للتعديل وفق المعطيات الجديدة ووفق التشاركية مع الصناعيين باتخاذ القرارات، وأن قرار السماح للتجار باستيراد الأقمشة المصنرة سيتم دراسته فيما بعد.

وطلب الوزير المساعدة من الصناعيين لأننا في ظروف اقتصادية غير طبيعية وإمكانيات مادية لا تساعد، ويجب أن يكون هناك موازنة مع كل الجهات في اتخاذ القرارات بحيث تكون محققة العدالة لكل الأطراف ولا يجوز فرض الحماية للوصول إلى التهريب أو فتح الاستيراد لإغراق الأسواق.

هناك هواجس

وأضاف إنه تم الاطلاع على واقع الصناعات النسيجية في محافظة دمشق وريفها وهو قطاع مهم وحيوي يرتبط بسلسلة إنتاج متعددة، ولا يخفى أن هناك بعض الهواجس التي طرحها الصناعيون وطلبنا إعداد مذكرة مفصلة لهذه الهواجس، لكي يتم التباحث فيها مع الوزارات نظراً لأن أغلب الطروحات لا تختص وزارة الصناعة فمنها ما هو في قطاع وزارة المالية والاقتصاد.

ارتياح عند الأغلبية

وبيّن الوزير أن القرار ٧٩٠ صدر وتم تعميمه على جميع الجهات وما لمسته وشاهدته ارتياح لدى الأغلبية من الصناعيين في هذه المحافظة مشيراً إلى وجود استفسارات قد تكون غامضة في هذا القرار سيتم توضيحها من وزارة الاقتصاد من خلال التعليمات التنفيذية للقرار للجهات التي ستطبق القرار على الأرض مشيراً إلى أن القرارات التي تصدر عن الوزارات المعنية لا تصدر عن عبث وإنما على بيانات ودراسات ولقاءات معمقة مع كل الأطراف المعنية، والقرار ٧٩٠ صدر بناء على إحصائيات تم التشارك فيها من وزارة الصناعة عبر مديرياتها وعبر الغرف الصناعية الممثلة للصناعيين وتم استعراض كل هذه التفاصيل في اجتماع خاص باللجنة الاقتصادية وعلى أساسها تم صدور القرار، كما أنه تم الطلب من غرفة الصناعة إعداد مذكرة تفصيلية للملاحظات والنقاط التي أثارها الصناعيون حول القرار لمناقشتها مع الوزارات المعنية.

قرار عادل

من جهته أكد سامر الدبس رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها أن اللقاء مع كل حلقات النسيج من الأصبغة والألبسة من جميع المحافظات هو مهم جداً لتوضيح بعض الأمور حول القرار ٧٩٠ مؤكداً أنه قرار عادل للجميع لأنه يحمي الصناعات النسيجية بجميع حلقاتها، وصناعة الألبسة بالأخص هي صناعة كبيرة ومتطورة وبحاجة إلى مواد أولية والبعض منها ينتج محليا ونحن نرى أن المواد الأولية التي البعض ينتجها محلياً سواء في ريف دمشق أم حلب أو غيرها من المحافظات سيتم حمايتها بالكامل، أما الأقمشة التي لا تنتج محلياً فسوف يسمح باستيرادها حسب مخصصات الصناعي مؤكداً أن هذا القرار لا لغط عليه ولقاؤنا مع وزير الصناعة لتوضيح وجهات النظر وهواجس الصناعيين، وإذا كان هناك أي خلاف على هذا القرار فقد أكد أن هذا القرار ليس منزلاً ويمكن تعديله وفق الضرورة وسوف نرى ما الثغرات وستتم معالجتها ببساطة وخاصة إننا نحتكم إلى المؤسسات ومرجعيتنا هي وزارة الصناعة واللجنة الاقتصادية ونحن نحترم هذه القرارات وفي حال وجود خطأ علينا أن نشير للخطأ في اللحظة ذاتها، وإننا كصناعيين مشاركون في هذا القرار واليوم البعض وجد أن هذا القرار كارثي ولقاؤنا اليوم ليوضح هل فعلاً هذا القرار كارثي على الصناعات النسيجية؟ وجمعنا الصناعيين لمعرفة إذا كان القرار فعلاً كارثياً على الصناعات النسيجية..؟ وكان أكثر من الواضح أن الصناعات النسيجية نريدها أن تزدهر وهي محمية بالكامل وصناعي الألبسة يريد أن يشتري من السوق وفي حال استطاع أن يشتري من المعامل التي تنتج محلياً فذلك أسهل بكثير، لأنه لا يوجد عمليات تمويل واستيراد للأمور الأخرى، والأسهل أن تطلب المواد من الصناعي السوري ونحن ندعم الحلقات النسيجية بكل أطيافها من صباغة والطباعة وغيرها مؤكداً أننا دولة صناعية على مر الزمن وسوف نعود أقوى من السابق في صناعة النسيج. وأكد الدبس أن الصناعيين في دمشق قالوا كلمتهم إن هذا القرار مناسب لهذه المرحلة وسوف نعالج الأمور.

وأشار الدبس إلى أننا في جميع المحافظات الصناعة واحدة والوجع واحد لمصنعي الألبسة في حلب ودمشق لافتاً إلى أن هذه الصناعة صناعة تصديرية بامتياز تلاحق الموضي ولديها متطلبات وأشار أن هناك تجييشاً إعلامياً على هذا الموضوع على مواقع التواصل الاجتماعي ونحن بدورنا يجب ألا يكون رأينا مخالفاً للآخرين ويجب توضيح رؤية كل غرفة بغرفتها لتوضيح ماذا يحدث لحماية جميع الصناعات ولدي أكثر من ٤٠ ألف ورشة ألبسة في جميع المحافظات ولا نريد أن تتأثر بالشائعات والكلام الافتراضي وأكد أن القطاع النسيجي متطور جداً ونصدر إلى أكثر من ٦٥دولة.

يدعم الصناعة النسيجية

رئيس القطاع النسيجي وعضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها نور الدين سمحا أكد أن اللقاء مع الوزير وضع النقاط على الحروف حيث تم التوضيح حول القرار الذي أثار الجدل والخلاف بين الصناعيين علماً أن هذا القرار سوف يدعم الصناعة النسيجية بأكملها ويأتي أيضاً لدعم قطاع الألبسة حتى نتمكن من تنشيط هذه المهنة لما كانت عليه قبل ٢٠١١ مؤكداً أن صناعة الألبسة في سورية مرت بثلاث مراحل كانت جميعها قيمّة من عام ١٩٩٦الى العام ٢٠١٩ وكانت الذروة فيها من ٢٠٠١ لـ ٢٠١١ حيث حققت تصديراً بشكل كبير ونأمل أن تعود هذه الصناعة إلى ما كانت عليه.

وأضاف سمحا إنه سيتم مناقشة الموضوع مع اللجان المختصة ومعرفة الثغرات ووضعها على طاولة الوزير وتصويبها بما يحقق الفائدة للجميع.

إعفاء الأقمشة غير المصنعة

وبدورهم أكد الصناعيون أهمية إعفاء الأقمشة غير المصنعة محلياً من الرسوم الجمركية وتأمين المحروقات.

وأشار أحد الصناعيين إلى أن عدد المنشآت القادرة على لاستيراد قليلة جداً وأن العدد الأكبر من الصناعيين غير قادر على الاستيراد بشكل مباشر ما يعني أن الصناعيين الكبار يستطيعون استيراد ما يحتاجه السوق.

وأوضح البعض أن بيع الصناعيين الكبار لمخصصاتهم من الأقمشة يجب أن يحل بطريقة تخدم الصناعيين الصغار، كما طالبوا بتنوع المداخل التي تستورد عبرها المواد وليس حصرها فقط بميناء اللاذقية، والأهم حسب الصناعيين علينا ألا ننظر للقرار فقط لحماية الصناعة والقطاعات الأخرى لأنه هناك خفايا للأمور، والتهريب شغال على قدم وساق لذلك لابد من حل يرضي جميع الأطراف.

مبادرة جديدة من رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية بخصوص الأقمشة المصنرة

| الوطن

تقدم رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي بمبادرة اقتراح جديدة، بعد حالة التشنج والاحتقان التي سببها القرار ٧٩٠ الأخير والمتعلق بالأقمشة المصنرة والضرورة المستعجلة لإزالة هذا الاحتقان والوصول إلى حلول توافقية توحد الصف الصناعي وترضي جميع الأطراف كما وتضمن حقوق كافة الحلقات الإنتاجية النسيجية.

ويتألف اقتراح رئيس اتحاد غرف الصناعة من: الإبقاء على المادة الأولى من القرار كما هي، وتعديل المادة الثانية عبر حصر الاستيراد للأقمشة المنتجة محلياً عبر الموانئ البحرية أيضاً كما ورد في المادة واحد من القرار ورفع السعر الاسترشادي لكافة أنواع الأقمشة المصنرة المستوردة بموجب المادة واحد أو اثنين من القرار أسوة بدول الجوار وبحد أدنى هو ٧ دولارات / كغ. وزيادة مبلغ الدعم النقدي لمصدري الأقمشة والألبسة من ٩ بالمئة إلى ١٥ بالمئة تدفع عبر صندوق دعم المنتج المحلي وتنمية الصادرات.

وبذلك وحسب اقتراح رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية يتحقق وفر الحماية اللازمة لمنتجي الأقمشة المحلية ولكل حلقات الإنتاج المتعلقة بها، ووضعنا العراقيل أمام عمليات تزوير المخصصات التي تتم عبر الاستيراد براً، مضيفاً: استجبنا لمطالب الزملاء في غرفة صناعة دمشق بتوفير كل أنواع الأقمشة المنتجة محلياً وغير المنتجة محلياً من الأسواق المحلية والخارجية وبالمواصفات المطلوبة لكي تستمر صناعة الألبسة بالشكل المطلوب.

نرجو من سيادتكم تبني هذا المقترح الذي يرضي جميع الأطراف ويسحب كافة الذرائع والحجج ويضمن حقوق كافة المنتجين والمستهلكين.

ولكم منا فائق الشكر والاحترام والتقدير

معالي المهندس حسين عرنوس المحترم

رئيس مجلس الوزراء

(اقتراح حل توافقي حول القرار ٧٩٠)

تحية طيبة،

يهديكم اتحاد غرف الصناعة السورية أطيب تحياته، ونظراً للتشنج وحالة الاحتقان الحالية التي سببها القرار /٧٩٠/ الأخير والمتعلق بالأقمشة المصنرة والضرورة المستعجلة لإزالة هذا الاحتقان والوصول الى حلول توافقية توحد الصف الصناعي وترضي جميع الأطراف وتضمن حقوق كافة الحلقات الإنتاجية النسيجية ، فإننا نقترح مايلي :

١- الإبقاء على المادة الأولى من القرار كما هي.

٢-تعديل المادة الثانية عبر حصر الاستيراد للأقمشة المنتجة محلياً وفق آلية المخصصات عبر الموانئ البحرية أيضاً كما ورد في المادة /١/ من القرار ورفع السعر الاسترشادي لكافة أنواع الأقمشة المصنرة المستوردة بموجب المادة /١/ أو /٢/ من القرار أسوة بدول الجوار وبحد أدنى هو /٧/ دولار/ كغ .

٣-زيادة مبلغ الدعم النقدي لمصدري الألبسة والأقمشة من ٩% الى ١٥% تتقدم عبر صندوق دعم المنتج المحلي وتنمية الصادرات.

وبذلك نكون قد وفرنا الحماية اللازمة لمنتجي الأقمشة المحلية ولكل حلقات الإنتاج المتعلقة بها ووضعنا العراقيل أمام عمليات تزوير المخصصات التي تتم عبر الاستيراد براً، واستجبنا لمطالب الزملاء في غرفة صناعة دمشق بتوفير كل أنواع الأقمشة المنتجة محلياً وغير المنتجة محلياً من الأسواق المحلية والخارجية وبالمواصفات المطلوبة لكي تستمر صناعة الألبسة بالشكل المطلوب.

ولكم منا فائق الشكر والاحترام والتقدير